



بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

تطورات الاقتصاد المصري يوليو ٢٠٢١

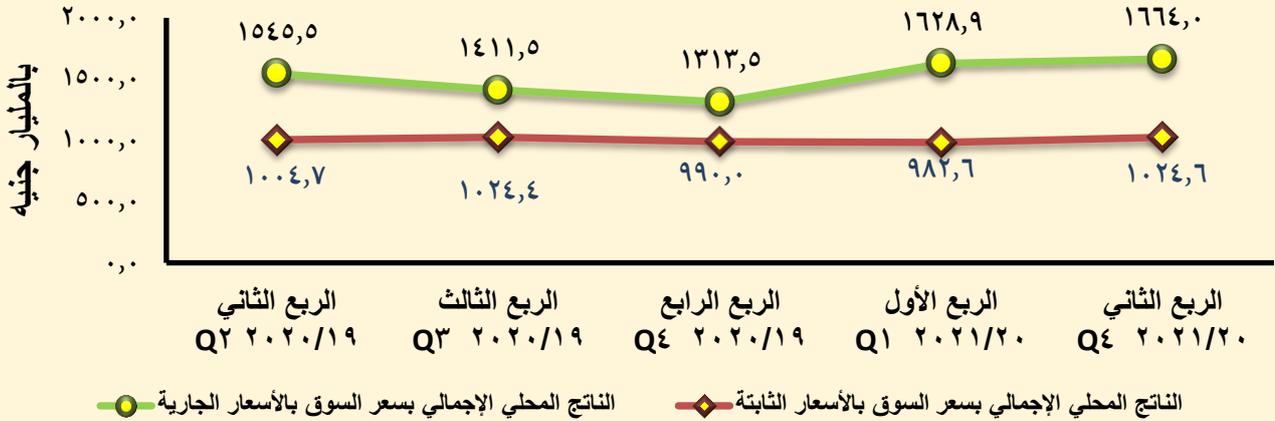
أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي

١. مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

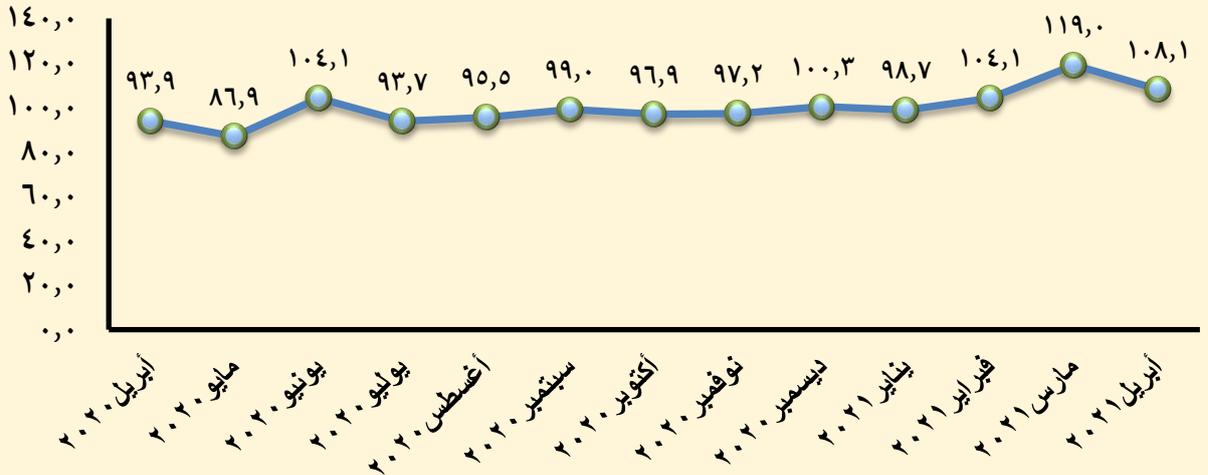
كشف تقرير المركز الإعلامي لمجلس الوزراء على تفوق نتائج مؤشرات الاقتصاد المصري على التوقعات الدولية بفضل نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وسمود الاقتصاد أمام أزمة كورونا بجميع موجاتها وتداعياتها، وذلك بعد سنوات من تدهور أداء الاقتصاد. وأوضح التقرير أنه من المقدر أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٤ تريليون جنيه عام (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)، ومن المستهدف أن يسجل ٧,١ تريليون جنيه عام (٢٠٢١ - ٢٠٢٢)، بعدما سجل ٥,٥ تريليون جنيه عام (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)، و٥,٢ تريليون جنيه عام (٢٠١٨ - ٢٠١٩)، و٤,٣ تريليون جنيه عام (٢٠١٧ - ٢٠١٨).

ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني ٢٠/٢٠ عن مثيله عام ٢٠/١٩



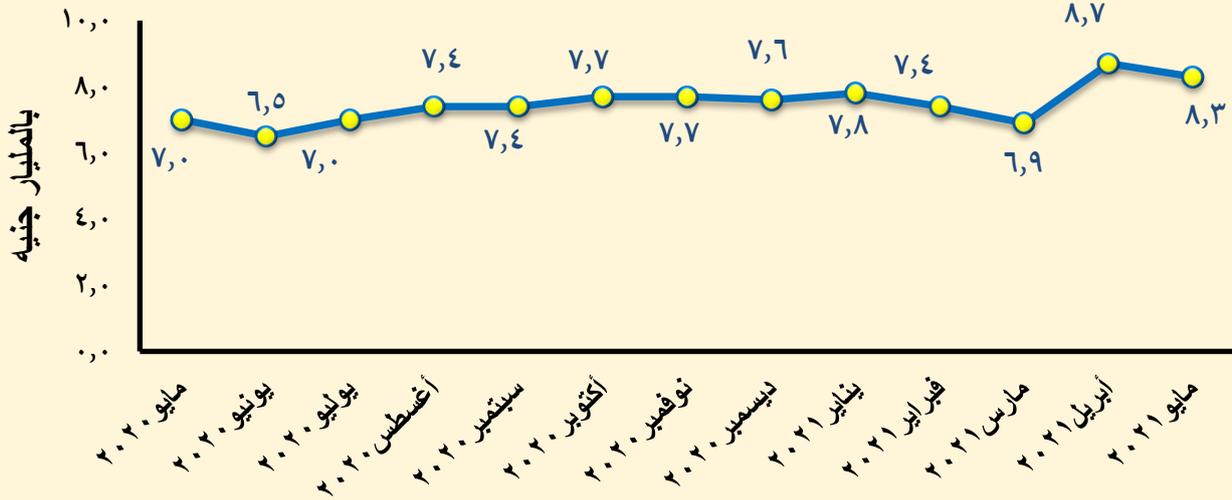
الرقم القياسي للصناعات التحويلية

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) عن شهر أبريل ٢٠٢١ حيث بلغ نحو ١٠٨,٠٦ (أولي) مقابل ١١٨,٩٨ خلال شهر مارس ٢٠٢١ (نهائي)، بنسبة انخفاض قدرها ٩,١٨%.



عائدات هيئة قناة السويس

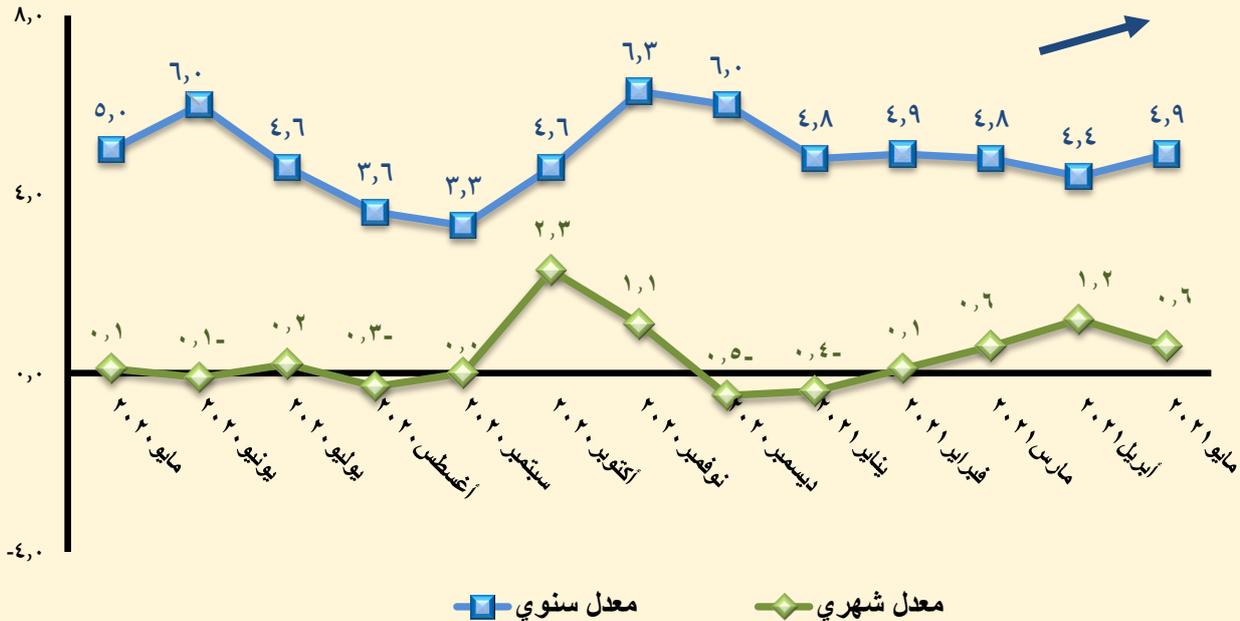
أوضح رئيس هيئة قناة السويس، أن إحصائيات الملاحة بالقناة خلال شهر مايو ٢٠٢١، حققت ثاني أعلى إيراد شهري وثالث أعلى حمولة في تاريخ القناة، حيث سجلت عبور ١٦٠١ سفينة، مقابل عبور ١٦٠٠ سفينة خلال شهر مايو ٢٠٢٠.



١. مؤشرات الأسعار المحلية

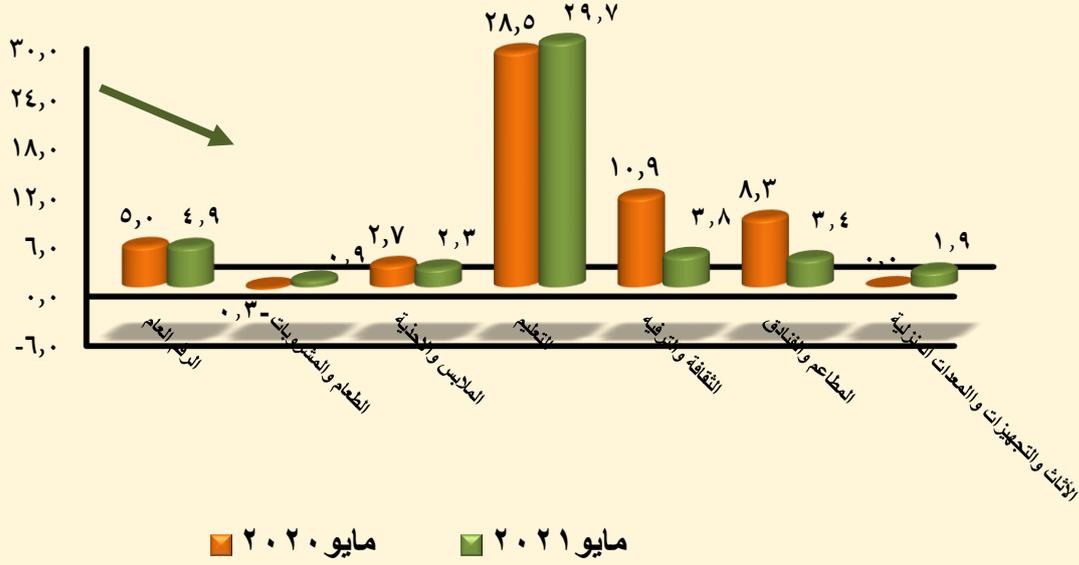
معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية سجل (١١٢,٩) نقطة لشهر مايو ٢٠٢١، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره (٠,٦%) عن شهر أبريل ٢٠٢١، وقد سجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية (٤,٩%) لشهر مايو ٢٠٢١ مقابل (٥,٠%) لنفس الشهر من العام السابق.



القطاعات المؤثرة في معدل التضخم لأسعار المستهلكين

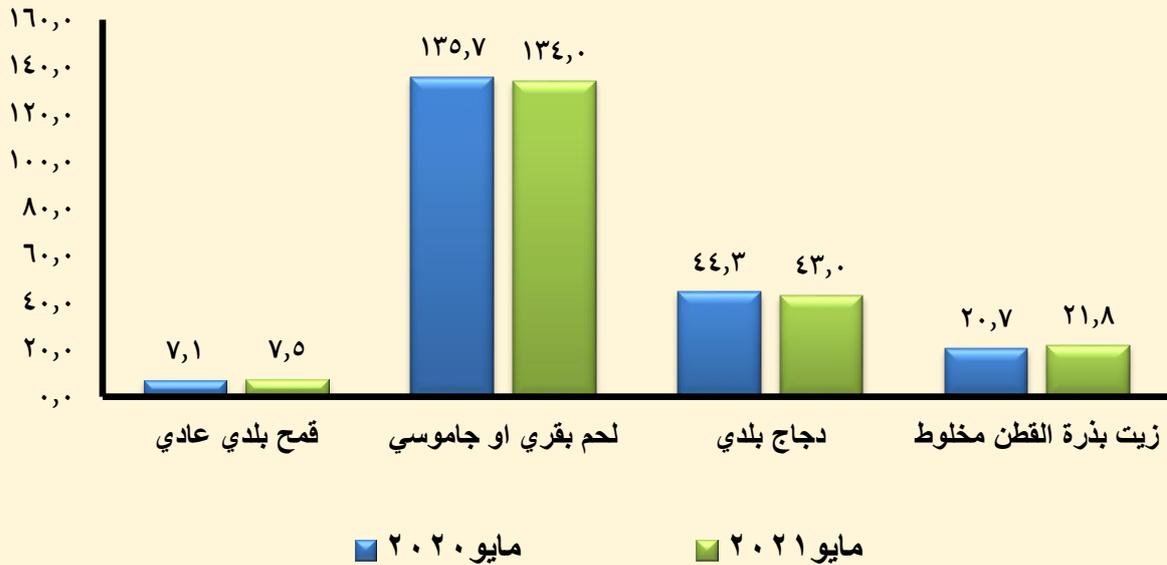
ارتفع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية في شهر مايو ٢٠٢١ وذلك لأول مرة في ٣ أشهر، حيث بلغ ٤,٩% في مايو ٢٠٢١ مقابل ٤,٤% في إبريل ٢٠٢١، ٤,٨% في مارس ٢٠٢١، ويأتي هذا الارتفاع رغم تراجع معدل التضخم الشهري إلى ٠,٦% لإجمالي الجمهورية خلال شهر مايو ٢٠٢١ مقابل ١,٢% في شهر أبريل. في حين وضع البنك المركزي مستهدفاً جديداً لمعدل التضخم السنوي عند مستوى ٧% (+٢%) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.



أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بفرصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط سعر كيلو جرام القمح البلدي وسعر كيلو زيت بذرة القطن المخلوط بينما انخفض متوسط سعر كيلو جرام اللحم البقري أو الجاموسي وسعر كيلو الدجاج البلدي في شهر مايو ٢٠٢١ عن سعره في نفس الشهر من العام السابق.

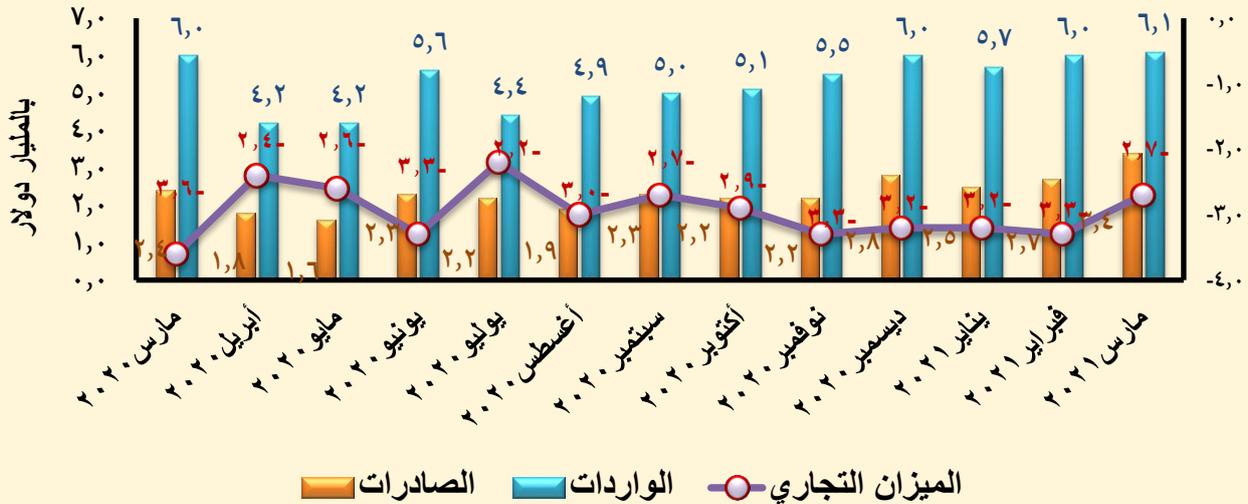
متوسط أسعار أهم السلع الغذائية (جنيه/كجم)



٢. مؤشرات القطاع الخارجي

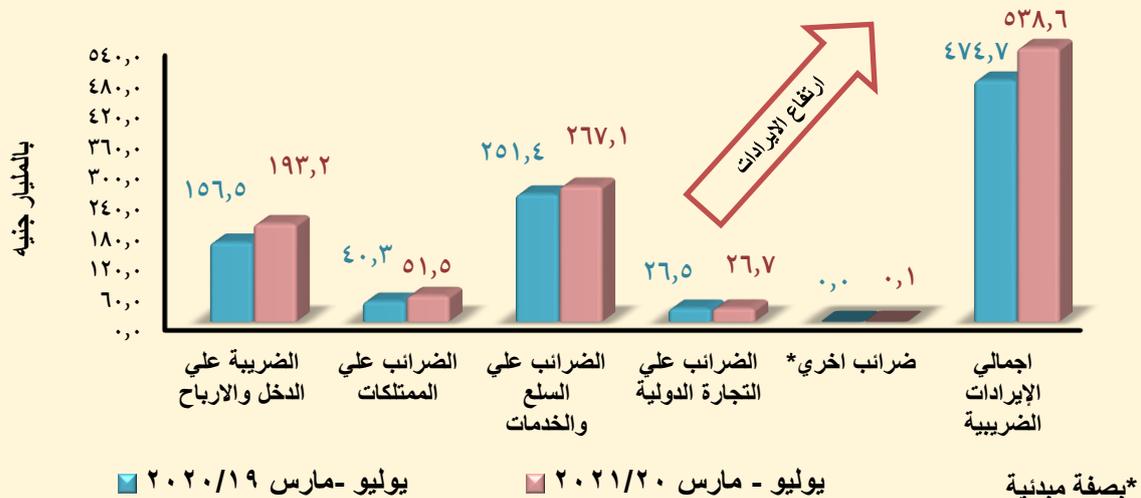
عجز الميزان التجاري

كشفت الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تراجع قيمة العجز في الميزان التجاري المصري إلى ٢,٦٩ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢١، مقابل نحو ٣,٥٩ مليار دولار خلال مارس ٢٠٢٠، بنسبة تراجع بلغت نحو ٢٥,٢%، ومن أهم أسباب ذلك التراجع، ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٤٣,٥% حيث بلغت ٣,٤١ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢١ مقابل ٢,٣٨ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك لارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (أدوية ومحضرات صيدلة بنسبة ٥٤,٢%، ملابس جاهزة بنسبة ٤٩,٣%، عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ١٨,٤%، بطاطس بنسبة ١,١%).



الإيرادات الضريبية

أعلنت وزارة المالية، إن الإيرادات الضريبية للعام المالي الماضي ٢٠٢١/٢٠ ارتفعت بنسبة ١٢,٨% لتصل إلى ٩٥ مليار جنيه، وذلك لأن مشروعات رقمنة منظومة الإدارة الضريبية، نجحت في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، والحد من حالات التهرب، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، بما أسهم في استثناء مستحقات الخزنة العامة للدولة، على نحو ساعد في زيادة الإيرادات الضريبية، خلال العام المالي الماضي.



هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال
الفترة من يوليو - مارس ٢٠٢٠/١٩

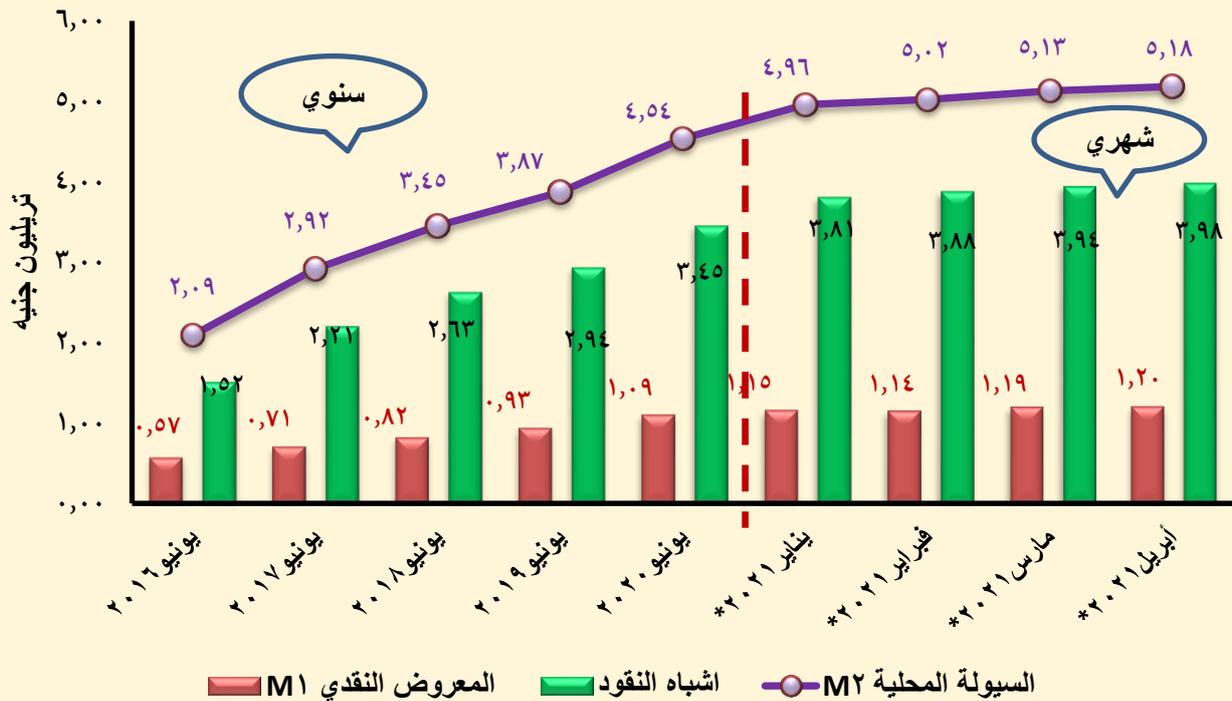


هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال
الفترة من يوليو - مارس ٢٠٢١/٢٠



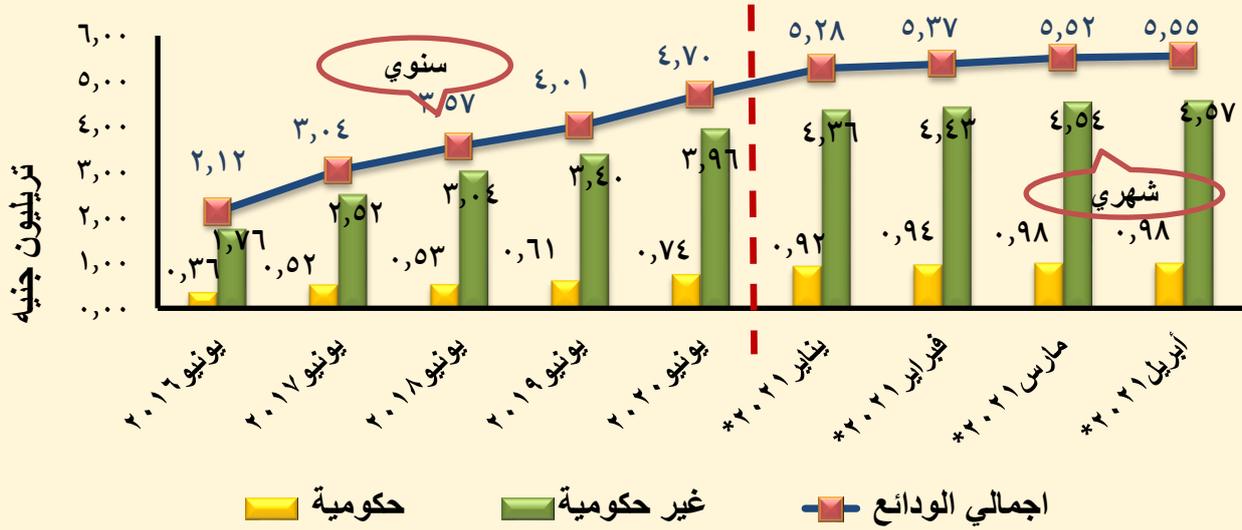
السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

أوضحت بيانات حديثة للبنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية خلال يونيو ٢٠٢١ لنحو ٥,٣٦ تريليون جنيه بنسبة ١,٩ بالمائة، بما يعادل ١٠,٣ مليارات جنيه على أساس شهري، لتستكمل مستوياتها التاريخية التي تشهدها خلال الفترة الماضية، مقابل ٥,٢٥٧ تريليون جنيه في مايو ٢٠٢١، وعلى أساس سنوي، ارتفعت السيولة المحلية بنسبة ١٨,٣ بالمائة، مقابل ٤,٥٣ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠.



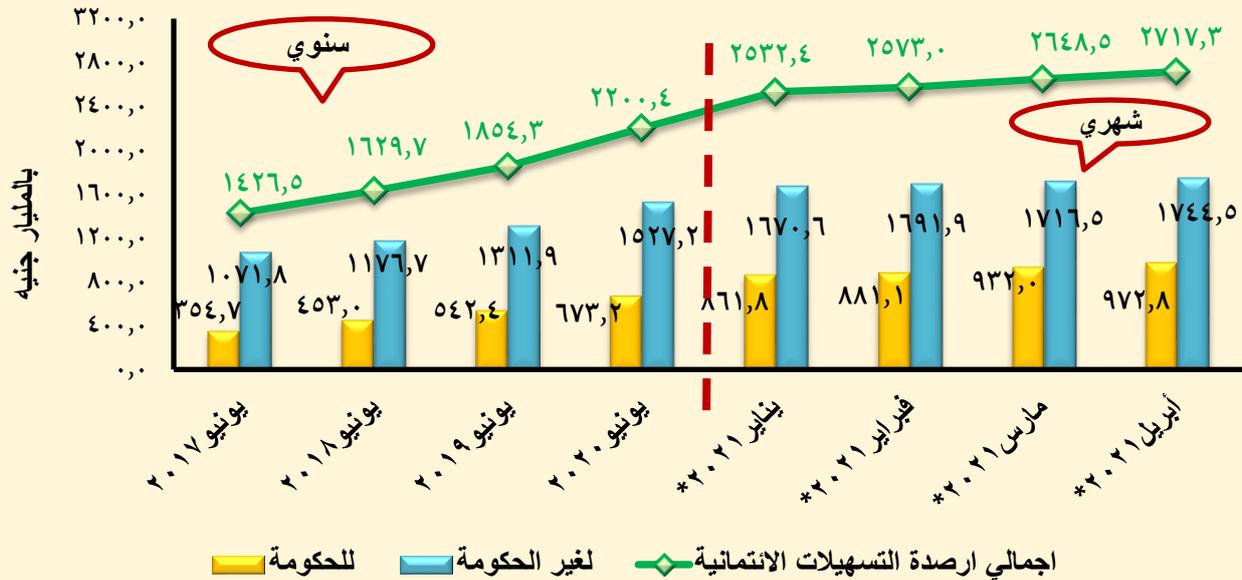
نمو إجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع جملة الودائع بالبنوك لتسجل ٥,٦ تريليون جنيه بنهاية مايو مقابل ٥,٥ تريليون جنيه بنهاية أبريل السابق عليه. وأظهر التقرير ارتفاع أرصدة ودائع القطاع الحكومي بالعملة المحلية والأجنبية بنحو ٠,٥٢٧ مليار جنيه لتسجل ١,٠١٥ تريليون جنيه بنهاية مايو ٢٠٢١ مقابل ٩٨٨,١ مليار جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢١.



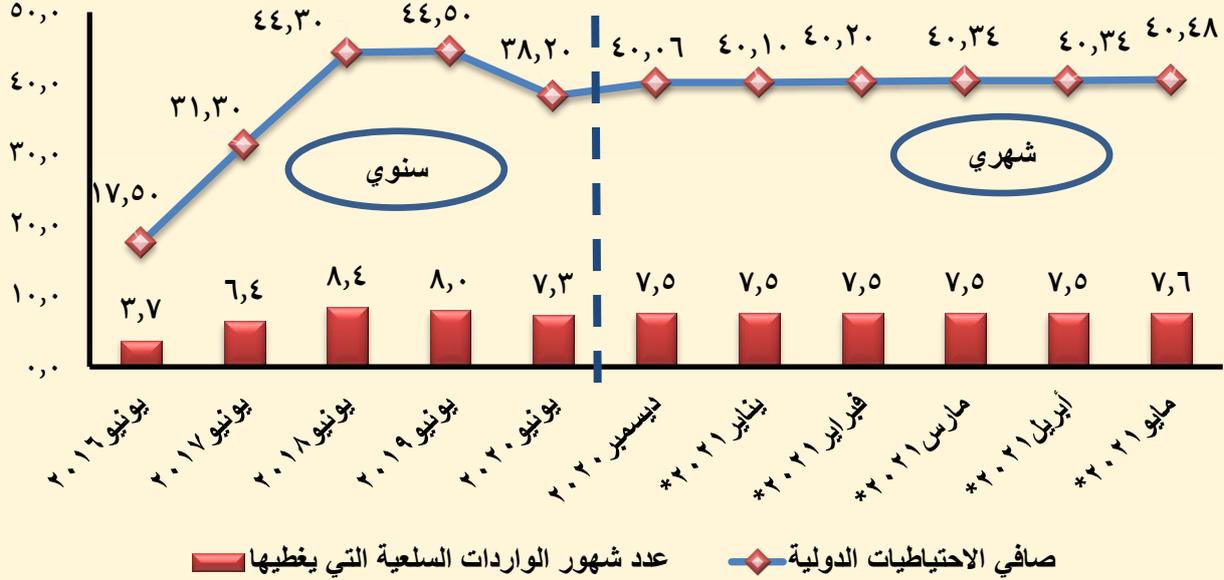
التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي المصري، أن أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك سجلت نحو ٢,٨١٣ تريليون جنيه بنهاية مايو ٢٠٢١، مقابل ٢,٧١٧ تريليون جنيه بنهاية أبريل ٢٠٢١. وانقسمت التسهيلات الائتمانية إلى ١,٠٥١ تريليون جنيه للحكومة، و١,٧٦٢ تريليون جنيه لغير الحكومة، أن التسهيلات الموجهة للحكومة أنقسمت إلى ٧٧٣,٢١٤ مليار جنيه بالعملة المحلية، و٢٧٨,٤٥٣ مليار جنيه بالعملة الأجنبية. وانقسمت التسهيلات الموجهة لغير الحكومة إلى ١,٥١٤ تريليون جنيه بالعملة المحلية، و٢٤٨,٠٣٧ مليار جنيه بالعملة الأجنبية.



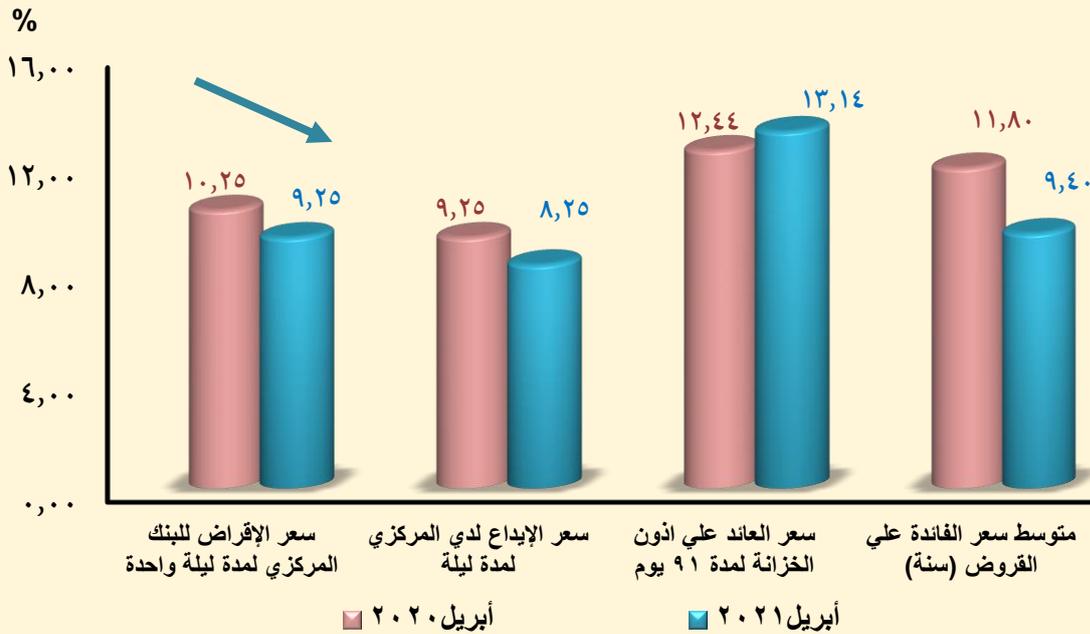
صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية لنحو ٤٠,٥٨٤ مليار دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠٢١، مقارنة مع ٤٠,٤٦٨ مليار دولار نهاية شهر مايو ٢٠٢١، بارتفاع قدره نحو ١١٦ مليون دولار، وتعد الوظيفة الأساسية للاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، بمكوناته من الذهب والعملات الدولية المختلفة، هي توفير السلع الأساسية وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية في الظروف الاستثنائية.



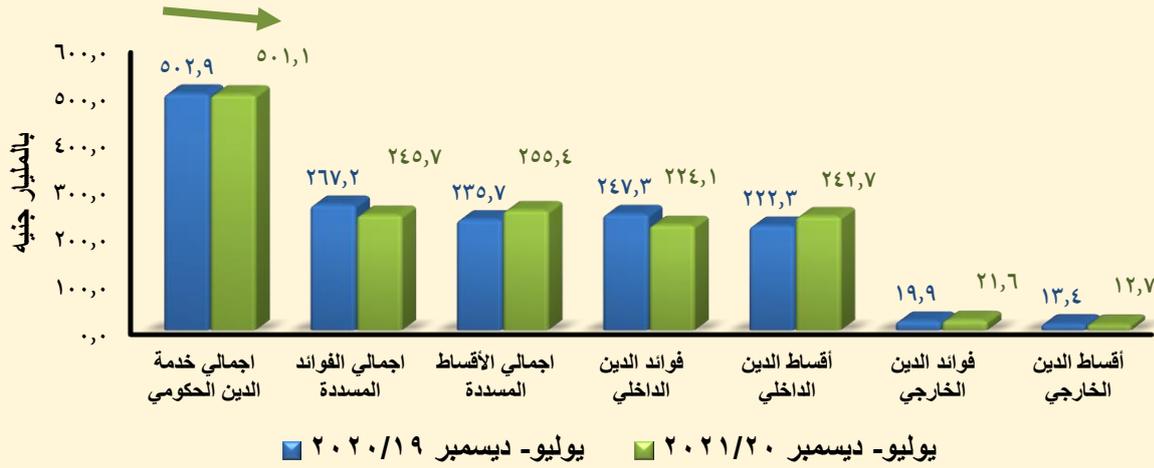
تطور أسعار العائد والفائدة والإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ٥ أغسطس ٢٠٢١، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ٨,٧٥%.



خدمة الدين الحكومي

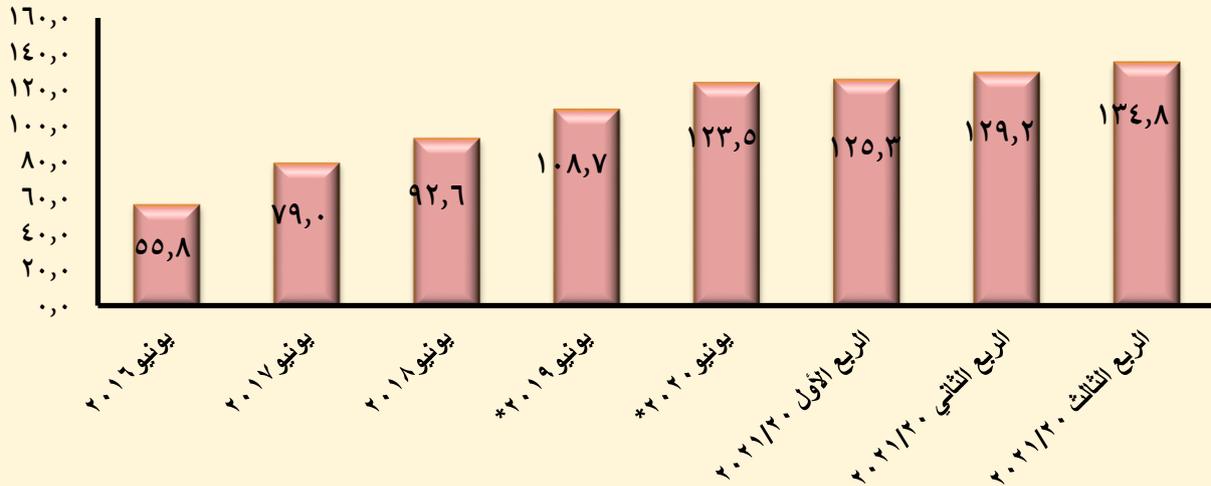
كشفت تقرير حكومي عن تراجع إجمالي مصروفات خدمة الدين الحكومي (الداخلي والخارجي) بنحو ٥,٣% بالموازنة العامة للدولة، خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠ ليسجل نحو ٥٠١ مليار جنيه. ويتضمن إجمالي مصروفات خدمة الدين الحكومي الفوائد المسددة، وإجمالي الأقساط المسددة، وشهد كلا منهما تراجعاً بواقع ٨%، و ٢٢,٤% على الترتيب. وسجل إجمالي الفوائد المسددة ٢٤٥,٧ مليار جنيه، موزعة بواقع ٢٢٤,١ مليار جنيه لفوائد الدين الداخلي، و ٢١,٦ مليار جنيه لفوائد الدين الخارجي. وبلغ إجمالي الأقساط المسددة ٢٥٥,٣٨ مليار جنيه، موزعة بواقع ٢٤٢,٧ مليار جنيه للدين الداخلي، و ١٢,٧ مليار جنيه للدين الخارجي.



الدين الخارجي المصري

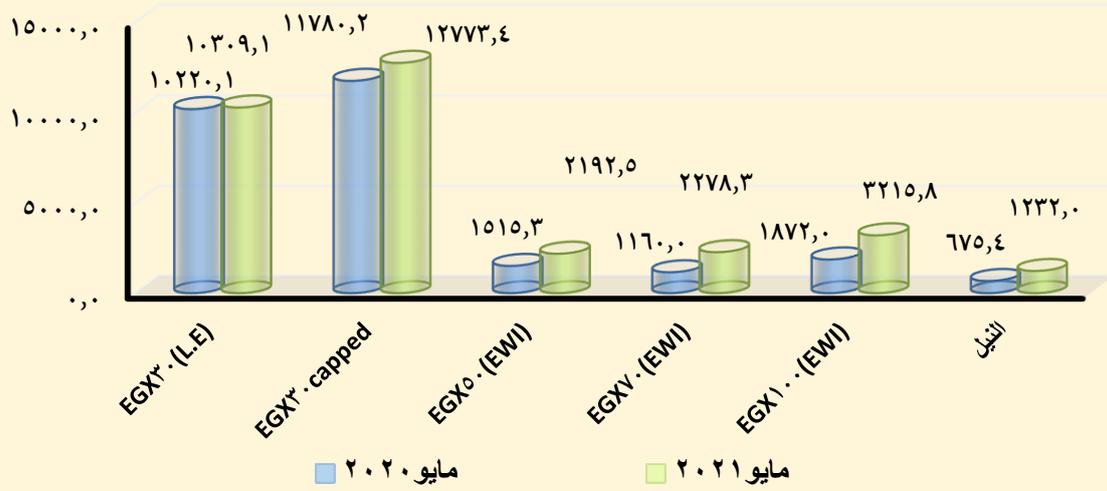
كشفت البنك المركزي المصري، عن ارتفاع الدين الخارجي لمصر بنحو ٥,٦٤٥ مليار دولار، خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري ٢٠٢١/٢٠، ليسجل ١٣٤,٨ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢١، مقابل ١٢٩,١٩ مليار دولار بنهاية الربع الثاني من العام نفسه، وأن إجمالي الديون طويلة الأجل الخارجية بلغ ١٢١,٥٧٩ مليار دولار بنهاية الربع الثالث ليرتفع من مستوى ١١٧,٢٣٧ مليار دولار خلال الربع الثاني، والذي يمثل حوالي ٩٠,١٦% من إجمالي الديون الخارجية، فيما سجلت الديون قصيرة الأجل نحو ١٣,٢٦١ مليار دولار بنسبة ٩,٩%.

تطور الدين الخارجي بالمليار دولار



مؤشرات البورصة المصرية

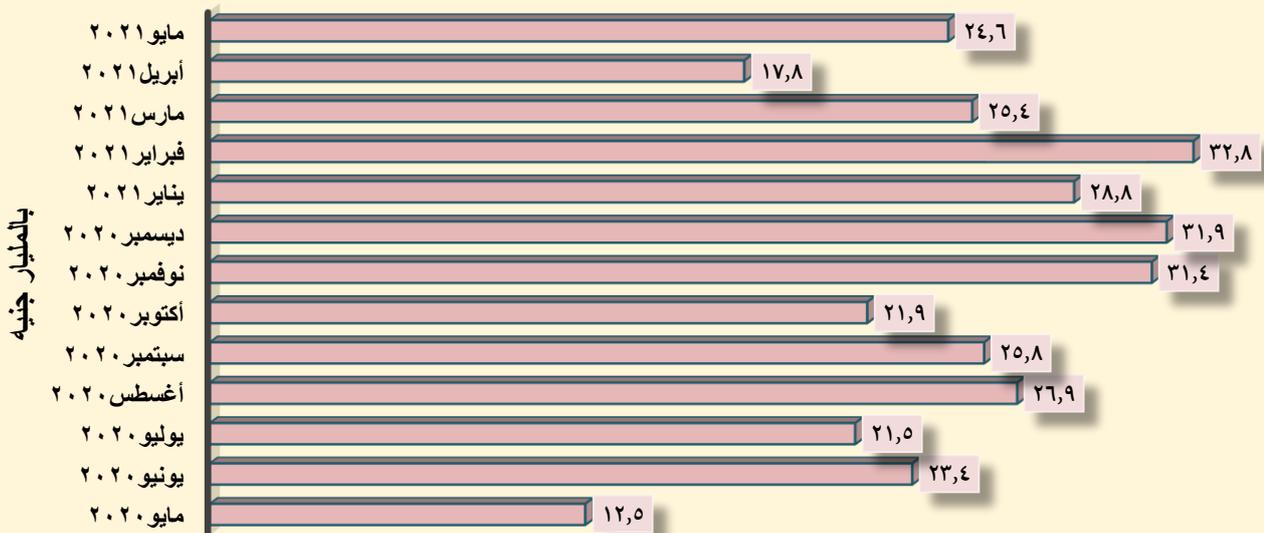
تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة خلال شهر مايو ٢٠٢١ بنسبة ١,٦% بينما ارتفع مؤشر "إيجي إكس ١٠٠" بنسبة ٨,١٣%، كما صعد مؤشر "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان" بنسبة ١٠,٦٥% وذلك وفقا للتقرير الشهري للبورصة، وصعد رأس المال السوقي للبورصة خلال جلسات الشهر، ليغلق عند مستوى ٦٥٥,٨ مليار جنيه، بنسبة نمو ٠,٨%، فيما تراجع رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٣٣٨,٨ مليار جنيه إلى ٣٣٦,٥ مليار جنيه، بنسبة انخفاض ٠,٧%، وزاد رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ١٠٧,٩ مليار جنيه إلى ١١١,٩ مليار جنيه بنسبة نمو ٣,٧%.



الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٢٤,٦ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠٢١ مقابل ١٢,٥ مليار جنيه خلال مايو ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ١٢,١ مليار جنيه، بينما كانت الأوراق المالية في أبريل ٢٠٢١ قد بلغت ١٧,٨ مليار جنيه.

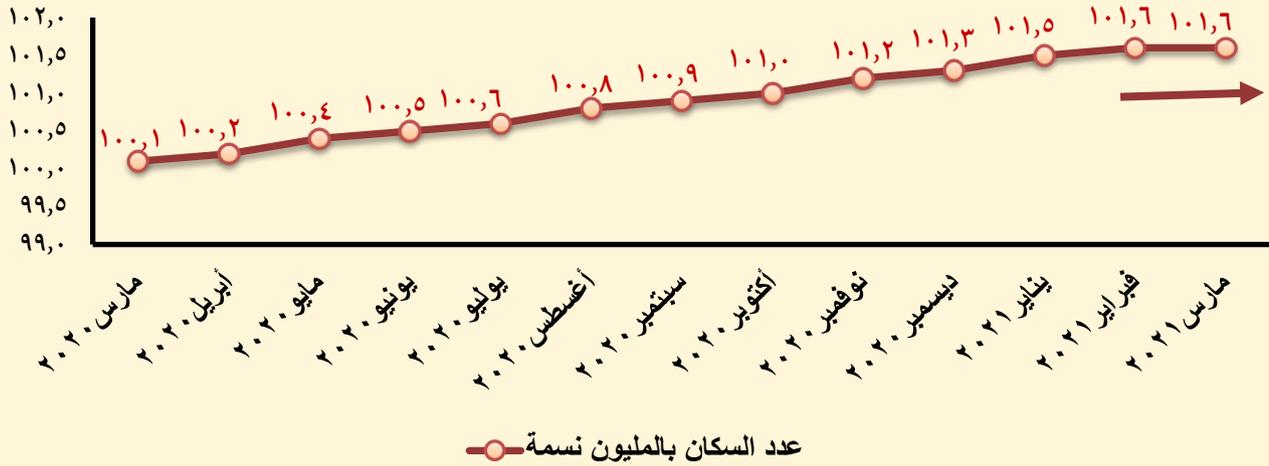
ارتفاع قيمة الأوراق المالية المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات في مايو ٢٠٢١ عن شهر مايو ٢٠٢٠



ثانياً: السكان وقوة العمل

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

أعلنت الساعة السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن أنّ عدد سكان مصر قد بلغ الأربعمائة واثني عشر مليوناً و٢٢٢ ألفاً و٩٥٧ نسمة، بزيادة في المعدل الطبيعي للسكان بلغت مليون و٩٢٢ ألفاً و٩٥٧ نسمة، في الفترة من ١١ فبراير ٢٠٢٠ حتى اليوم، والتي تقدر بسنة و٤ أشهر و٥ أيام، أي ٤٩٠ يوماً.



معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع معدل البطالة في مصر بالربع الثاني من العام الجاري ٢٠٢١ بنسبة طفيفة إلى ٧,٣% مقابل ٧,٤% في الربع الأول من نفس العام، وتراجع بذلك معدل البطالة بنسبة ٢,٣% في الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة العام الماضي، والذي سجل وقتها ٩,٦% من إجمالي قوة العمل، نتيجة للإغلاق الذي شمل عدة قطاعات في مصر للحد من انتشار فيروس كورونا.

تطور معدل البطالة منذ عام ٢٠١٨ وحتى الربع الثاني ٢٠٢١

